

ضغوط لإصلاح النظام الضريبي المغربي للحد من الفوارق

مطالب بتخفيف العبء على محدودي الدخل لضمان المساواة



من أجل رغيغ يتساوى فيه الجميع

العدالة والتوازن، ويقتضي المراجعة وإعادة النظر في النظام الجبائي.

وقد أوصى تقرير أعده خبراء في المالية والضرائب بتبعون لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية-المغربي، بضرورة تبني إصلاحات ضريبية تساهم في خلق موارد تخصص بالدرجة الأولى لدعم البنية التحتية الصحية في البلاد.

وفي هذا الإطار أفاضت الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة "ترانسبرانسبي المغرب" بأن "الضرائب غير المباشرة التي لا ينتبه إليها المواطنون تمثل 54.66 في المئة من مجموع الضرائب التي تستخلصها الدولة، وهو ما يجعل النظام الضريبي المغربي غير عادل".

وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالتخفيف من معدل الضريبة المفروضة على الشرائح ذات الدخل المتوسط والأدنى، مشيراً إلى أن هذه الدخل المتوسطة ستكون أكثر فعالية، إذ تسمح للعاملين الأكثر هشاشة بالانتقال إلى معدل ضريبي منخفض في حالة حدوث صدمات أو أزمات.

وقد أشار محمد بنشعبون، إلى اتخاذ جملة من الإجراءات ضمن الإصلاح الجبائي، منها إعادة تنظيم احتساب الضريبة على الدخل بالموازاة مع توسيع قاعدة هذه الضريبة وتحسين حصة دعم مواطنينا ذوي الدخل المنخفض والطبقات المتوسطة.

وختتم "أوكسكام"، في تقرير لها حول "مؤشر العدالة الضريبية في النظام الضريبي المغربي"، أن وجود نظام ضريبي فعال ومنصف هو وحده الذي سيمكن المغرب من تنفيذ سياسة إنمائية تعالج الفوارق.

الضرائب البيئية التي تعد وسيلة تستحق الاستغلال.

وشدد أسنانز المالية العمومية محمد قزير، على أن النظام الضريبي المغربي يركز على الضرائب غير المباشرة، وهي كالضريبة على القيمة المضافة، وهي ضريبة ليس لها طابع اجتماعي، لأن الكل يخضع لها، في غياب تشخيص وضعية الخاضع للضريبة.

فيما دعت دراسة البنك المركزي إلى تحسين مردودية الضريبة على الشركات، لاسيما من خلال مكافحة الممارسات العدوانية للشركات متعددة الجنسيات التي تلجأ إلى تحويلات مصنعة للزاريح إلى مناطق ذات ضرائب قليلة جداً أو معدومة، مما يتسبب في تآكل الوعاء الضريبي وبالتالي خفض العبء الضريبي.

كما شددت الدراسة على مكافحة الغش والتهرب الضريبي من خلال الرقمنة، معتبرة أنه مع التطور السريع لتقنيات المعلوماتية في السنوات الأخيرة، فإن هذه الأخيرة تقدم حلولاً عملية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي من خلال جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات.

وقالت "أوكسكام" إن عائدات الضرائب، التي تمثل ما يقرب من 85 في المئة من ميزانية الدولة بين سنتي 2000 و2018، تلقي بثقلها وبشكل غير عادل على فئة قليلة من المجتمع، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل، التي تزيد من الضغط الضريبي بشكل غير عادل على المستخدمين.

وسبق لوزير الاقتصاد والمالية المغربي محمد بنشعبون، الإقرار بأن تشخيص قطاع الضرائب يظهر غياب

وأكد الخبير الاقتصادي في تصريح لـ "العرب"، أنه في كل سنة يتم إقحام عدد من الإجراءات الضريبية الجديدة، من أجل الرفع من المداخل الضريبة لمواجهة كلفة الإدارة المتزايدة والتدخلات غير المبررة في عدد من القطاعات، وهي تركها للمبادرة الخاصة أو وضع شروط تسريع خلق المزيد من الثروة.

ولفت الفينة، إلى أن مشروع القانون المالي لسنة 2021 شكّل فرصة للدولة لعقلنة نفقاتها بشكل جزري ودائم، إلا أن البنية الإدارية المتحكمة في وزارة المالية آتت إلا أن يستمر الوضع على ما هو عليه.



إدريس الفينة
السنوات المقبلة ستكون صعبة على مستوى الموارد الضريبية

وطالب الإتحاد المغربي للشغل الحكومة المغربية باعتماد آليات جديدة لتمويل مشاريعها عبر توسيع الوعاء الضريبي، ليشمل الذين لا يحترمون التزاماتهم الضريبية، وإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية النظامية.

وتصل نسبة الضغط الضريبي إلى حوالي 23 في المئة من الناتج الداخلي الخام، في حين يتجاوز معدل الضغط الجبائي الفردي نسبة 50 في المئة وهو أعلى من المعدلات على الإطلاق.

ودعا تقرير "أوكسكام"، إلى فرض الضرائب على أصحاب الدخل المرتفعة لتخفيف الضغط على أصحاب الدخل المنخفضة والمتوسطة، علاوة على

تزايدت المطالب بإصلاح النظام الضريبي المغربي، للحد من الفوارق والضغوط الضريبية على فئات معينة من المجتمع، ما دفع إلى وضع مقاربة تضمن العدالة الضريبية، نظراً للمخاوف من أن يتسبب هذا الارتباك في المزيد من التشفير وبالتالي انعدام المساواة.



محمد ماموني العلوئي
صحافي مغربي

الرباط - أقر خبراء الاقتصاد أن النظام الضريبي المغربي يعاني من غياب قواعد العدالة الضريبية والإنصاف، ما دفع إلى اعتماد مقاربة اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار عنصر الحياض والعدالة الضريبية.

وفي هذا الإطار، أوصت منظمة "أوكسكام" بأن المغرب عليه أن يضع نظامه الضريبي للحد من الفوارق، وأن يجهز نفسه بالوسائل الضرورية لتمويل سياسات عمومية أكثر عدلاً وطموحاً، ويجب أن يتم الإنعاش الاقتصادي على أساس قاعدة أوسع وضرائب تصاعدية.

وقالت المنظمة في تقريرها، إنه في ظل غياب هذه الإصلاحات الضريبية، فإن المغرب يبقى في خطر كبير من أن يتحول إلى التشفير، وبالتالي إلى عدم المساواة. وكشفت دراسة أصدرها مؤخراً بنك المغرب، (البنك المركزي) حول "قدرة تعبئة الموارد الضريبية في المغرب"، أن مستوى الإيرادات الضريبية في المغرب منخفض نسبياً مقارنة بالقدرة الضريبية المتوفرة لديه.

وأشارت ذات الدراسة إلى أنه ينبغي بذل الجهود لتوسيع حصيلته الضرائب، وتوسيع دائرة الخاضعين للضريبة، وتحسين الأداء والالتزام الضريبي.

وتوقع الخبير الاقتصادي إدريس الفينة، أن السنوات المقبلة ستكون صعبة على مستوى الموارد الضريبية، هذا الأمر يظهر من تحليل منحى المداخل الضريبية وحجم النشاط الاقتصادي المقبل، الذي سيترجم تحت مفعول عدد من العوامل السلبية.

وأفادت المدوينة السامية للتخطيط أنه بناء على تطور الضرائب والرسوم الضافية من الاعانات بنحو 4.7 في المئة، يتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي نمواً بمعدل 4.6 في المئة سنة 2021 بعد الركود بحوالي 7 في المئة سنة 2020.

وتضمن قانون الموازنة للعام 2021، إجراءات إعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة للشباب عند أول عملية اندماج لهم في سوق العمل، واعتماد ضريبة المساهمة التضامنية.

سوريا تلجأ إلى الاستيراد لتغطية نقص الوقود

محاولة لسد فجوة انقطاع شحنات النفط الإيراني

انعكس تشديد الولايات المتحدة للعقوبات على طهران بوتيرة أسرع على سوريا، حيث عرقل الحظر المفروض على كيانات وأفراد في قطاع النفط الإيراني وصول شحنات الوقود إلى دمشق، مما عمق أزمة المحروقات في البلد الذي يكافح أصلاً من عقوبات قانون قيصر، الأمر الذي دفعه إلى الاستيراد لتعويض النقص.

وقال عرنوس إن بلاده تنتج الآن 20 ألف برميل يوميا فقط مع خسارة نحو 400 ألف برميل يوميا من حقول النفط في شمال غرب سوريا.

وقال رئيس الوزراء لنوات البرلمان إن سوريا أصبحت تعتمد على واردات النفط، وإنها استخدمت قدراً كبيراً من العملة الصعبة لشراء المنتجات البترولية.

وتتهم واشنطن سوريا منذ فترة طويلة بتهرب النفط من لبنان عبر منطقة حدودية يسهل اختراقها بفعل سيطرة حزب الله حليف دمشق والمدموع من إيران عليها.

وقال متعاملان إن نقص العملة الأجنبية أجبر دمشق أيضاً على استيراد كميات أقل من الوقود، مما زاد من شح الإمدادات.

وسبق أن اعتمدت سوريا على شحنات النفط الإيرانية، لكن تشديد العقوبات عليها وعلى طهران وحلفائهما أدى إلى توقف الإمدادات العام الماضي. ومنذ بدء النزاع، مُني قطاع النفط والغاز بخسائر كبرى تقدر بأكثر من 74 مليار دولار جراء المعارك وفقدان الحكومة السيطرة على حقول كبرى، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية المشددة عليها.

يذكر أن أزمة الوقود انحسرت أواخر العام الماضي بفضل شحنات من إيران، حيث تسلمت دمشق شحنة من النفط من حليفها طهران ما خفف أزمة الوقود.

وأواخر العام الماضي شددت الولايات المتحدة عقوباتها على إيران، حيث فرضت عقوبات جديدة استهدفت كيانات وأفراداً بقطاع النفط الإيراني من بينهم وزير النفط بيغان زنگنه، وذلك في إطار جملة من الإجراءات العقابية التي تمارسها واشنطن ضمن سياسة "الضغوط القصوى" على طهران.

وتكررت وزارة الخزانة الأميركية في بيان حينها أن "الولايات المتحدة تصنف اليوم وزارة النفط الإيرانية، والشركة الوطنية الإيرانية للنفط، وشركة الناقلات الإيرانية الوطنية على قائمة العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب وذلك لتمويلها فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني".

وتهدف العقوبات إلى تجفيف موارد صادرات إيران النفطية، ومعاينة أي دولة تنتزعي منها النفط.

كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على حكومة مادورو، ونجحت في وقت سابق من العام الماضي في مصادرة شحنات أربع ناقلات نفط قادمة من إيران ومتجهة إلى فنزويلا التي تعاني نقصاً كبيراً في الكهرباء رغم وفرة النفط لديها.

وكانت أربع ناقلات نفط إيرانية قد نجحت في أواخر مايو 2020 في الوصول إلى الموانئ الفنزويلية، في تحد للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على كل من إيران وفنزويلا. وتسببت العقوبات الأميركية في نقص حاد في البنزين بفنزويلا العضو في منظمة أوبك مثل إيران والتي تواجه انهماكاً اقتصادياً.

دمشق - دفعت العقوبات الأميركية الفنائية على إيران وسوريا دمشق إلى اللجوء إلى استيراد النفط من خارج إيران بفعل تشديد هذه العقوبات على الإمدادات من الخام الإيراني في ظل أزمة وقود حادة.

وقالت الحكومة السورية في تصريحات صحافية إنها ستستورد المزيد من النفط الخام لتغطية نقص الوقود الذي تلقى باللائمة فيه على العقوبات الغربية التي عطلت شحنات النفط الإيراني.

وعوض النفط الإيراني سوريا لسنوات عن خسارة إنتاج النفط المحلي الناجمة عن الصراع.

وواجه البلد الخاضع لعقوبات نقصاً في الوقود لعدة أشهر العام الماضي، مما دفعه إلى توزيعه بنظام الحصص في المناطق الخاضعة للحكومة وإلى رفع الأسعار عدة مرات.

وحددت الحكومة حصة للمركبات الخاصة حجمها 30 لتراً من البنزين لكل أربعة أيام خلال سبتمبر من العام الماضي، بالتزامن مع نزوة نقص الوقود. وقال السكان حينها إن المئات من سائقي السيارات ينتظرون لساعات قبل فتح محطات الوقود.



حسين عرنوس
استخدمنا الكثير من العملة الصعبة لشراء المنتجات النفطية

وتسبب قرار السلطات السورية تحديد كمية التزود بالبنزين للسيارات في نقص كبير في السوق الرسمية، في مقابل انتعاش في السوق السوداء نظراً لخروج عمليات البيع هناك عن ضوابط السوق الرسمية.

واستغل بعض تجار الوقود هذه الأزمة لزيادة أرباحهم وذلك بالمشاركة في أسعار البنزين وعدم الالتزام بآداب شروط البيع.

وانهار إنتاج النفط في سوريا بعد أن فقدت دمشق معظم حقولها شرقي نهر الفرات خاصة في دير الزور، حيث باتت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد وتتلقى دعماً مباشراً من الولايات المتحدة.

وتنتزعي دمشق عبر وسطاء مادة النفط من الأكراد لسد العجز الحاصل لديها، بيد أنه في الأشهر الأخيرة وجهت الولايات المتحدة تحذيرات للجانب الكردي بوقف تزويد النظام، وإلا فإنهم سيجدون أنفسهم معرضين لسيف قيصر.

ولم يوضح رئيس الوزراء حسين عرنوس كيف ستوفر بلاده الإمدادات الإضافية، لكنه قال إنها ستوردت بالفعل 1.2 مليون طن من النفط الخام الإيراني مع منتجات بترولية أخرى بنحو 820 مليون دولار في الأشهر الستة الأخيرة.

ويأتي نقص الوقود في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية وسط انهماك العملة وتضخم هائل ومصاعب متفاقمة على السوريين المتضررين من سنوات الحرب.

انخفاض قياسي في إنتاج النفط الجزائري وصادراته

وحذر خبراء الاقتصاد من أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع، فإن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح أمراً لا مفر منه.

وأعلن الديوان الوطني للإحصاء في وقت سابق من العام الماضي عن أرقام مقلقة حول انخفاض بنسبة 3.9 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من سنة 2020، واقترب نسبة البطالة من 15 في المئة في يوليو الماضي بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019.

وباستثناء قطاع الطاقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية.

ومع إجراءات الحجر الصحي منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو، جراء تداعيات الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن.

ولذلك تتزايد الشكوك في نجاح محاولات السلطات لتحفيز النمو بعيداً عن عائدات صادرات النفط، في ظل استمرار ارتباطها في حل المشاكل المزمنة.



ويرجع الانخفاض بشكل رئيسي إلى ركود الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي وعدم كفاية الاستثمار. وبلغت صادرات الجزائر من الغاز ذروتها في 2005 عند 64 مليار متر مكعب. وسجلت الصادرات 51.4 مليار متر مكعب في 2018 وتستمد الجزائر 95 في المئة من إيراداتها الخارجية من مبيعات النفط والغاز. وتسببت جائحة كورونا في انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل، إلى جانب انخفاض عائدات النفط.

ويستخدم جزء كبير من عائدات الطاقة لسداد ثمن واردات الغذاء وسلع أخرى، تقدر بحوالي 45 مليار دولار سنوياً رغم القيود المفروضة على الاستيراد.

ويواجه الاقتصاد الجزائري ضربات متتالية بسبب اعتماده الشديد على سلعة وحيدة وهي صادرات الغاز، وبدرجة ضئيلة على صادرات النفط، التي تتعرض هي الأخرى لتراجع في العائدات.

وتعيش الجزائر أزمة اقتصادية منذ 2014 جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية. ولم تفلح السياسات الحكومية، التي تلت ذلك في معالجة الأزمة المستفحلة رغم مكابرة المسؤولين وتصريحاتهم بأن الأوضاع تحت السيطرة.

وتواجه العديد من القطاعات الكثير من التحديات، كما أن الحديث عن كون السياحة تعافت خلال السنوات الأخيرة وأن هناك خططا لتطويرها لا يعكس جدية السلطات في التعامل مع الأزمة الاقتصادية بالشكل المطلوب.

الجزائر - سجل إنتاج النفط الجزائري وصادراته تراجعاً قياسياً خلال العام 2020 بسبب انهيار الطلب العالمي على الطاقة في ظل ضغوط جائحة كورونا ما تسبب في تدهور الإيرادات.

وقالت وزارة الطاقة الجزائرية إن صادرات البلاد من النفط والغاز انخفضت بنسبة 11 في المئة في 2020 إلى 82.2 مليون طن من المكافئ النفطي، وإن الإيرادات تراجعت 40 في المئة إلى 20 مليار دولار.

وتابعت الوزارة في بيان أن إجمالي إنتاج الجزائر من الطاقة انخفض 10 في المئة إلى 142 مليون طن من المكافئ النفطي بسبب القيود المفروضة لاحتواء جائحة كورونا.

كما تراجعت المنتجات النفطية المكررة 1.6 في المئة إلى 28 مليون طن في حين نزل إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 11 في المئة إلى 24 مليون متر مكعب بسبب أعمال الصيانة. ويساهم النفط والغاز بنحو 60 في المئة من ميزانية الجزائر و94 في المئة من إجمالي صادراتها.



نيران ترامب لا تستثني أحداً